الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

بيروت، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

تحيّة وبعد،

نتشرّف بأن نتقدّم من دولتكم باقتراح تعديل المادة /٤٩/ من النظام الداخلي لمجلس النواب تاريخ ٦ حزيران ١٩٩١ وتعديلاته، الرامي إلى تضمين تقرير اللجان في شأن مشروع و/أو اقتراح قانون دراسة مسبقة لجدواه وتأثيراته، وتعزيزه بأسباب موجبة.

آملين من دولتكم مناقشته وإقراره، آخذين بعين الإعتبار ما ورد في الأسباب الموجبة.

بوافر الإحترام،

النائب د. فريد البستاني

بيروت، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

إقتراح

تعديل المادة /٤٩/ من النظام الداخلي لمجلس النواب

المادة /١/:

تُعدّل المادة /٤٩/ من الفصل السابع "أعمال اللجان" من النظام الداخلي لمجلس النواب الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٩١ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

المادة /٤٩/ (المعدّلة):

يجب أن يتضمن تقرير اللجنة مختلف وجهات النظر والآراء التي عرضت في اللجنة، **بالإضافة إلى دراسة أثر تشريعي لمشروع أو اقتراح القانون ودراسة أثر مالي إذا كان له طابع مالي، وذلك بعد استطلاع رأي هيئة التشريع والإستشارات في وزارة العدل.**

المادة /٢/:

يعمل بهذا النظام فور إقراره في مجلس النواب.

زيد البستاني

النائب د. فريد البستاني

بيروت، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

الأسباب الموجبة

بما أن تحقيق القوانين لأهدافها يستوجب قياس أثرها التشريعي، وذلك عبر إجراء دراسة تكون بمثابة أداة تنظيميّة تُمكن الجهات التشريعية والتنفيذية من افتراض نتائج ومنافع القوانين قبل اصدارها،

وبما أن العديد من التجارب السابقة في دراسة قياس الأثر التشريعي ساهمت بخلق تشريعات ذات جودة وكفاءة عالية، وذلك من خلال عدة خطوات تبدأ بتعريف المشكلة وتحديدها، من ثمّ طرح أهداف التشريع والبدائل. بالإضافة إلى ذلك تساعد هذه الدراسة بالوقوف عند الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية للتشريع، وصولاً إلى الالتزام بخطة زمنية واضحة لمتابعة تنفيذ القوانين وتقييمها بشكلٍ دوري.

وبما أن العديد من الدول، ومنها فرنسا، تُقدّم نسخة نهائية مفصّلة من وثيقة دراسة الأثر التشريعي للبرلمان مرفقة بالتشريع المقترح.

وبما أنّ هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، تشمل صلاحياتها إعداد وصياغة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التنظيمية والتعاميم ومشاريع المعاهدات والاتفاقات الدولية كما وإبداء الرأي بما تراه ضروريًا في الإقتراحات والمشاريع، مما يجعلها صاحبة اختصاص لإبداء رأيها بدراسة الأثر التشريعي لكل اقتراح أو مشروع قانون.

من هنا يقدم هذا الاقتراح أداة أساسية لرفع جودة التشريعات وتحسين كفاءتها سعيًا وراء اصدار قوانين فاعلة ومُنتجة،

لـــذلك،

نتقدّم من المجلس النيابي الكريم بالاقتراح الراهن الرامي إلى تعديل المادة /٤٩/ من النظام الداخلي لمجلس النواب تاريخ ٦ حزيران ١٩٩١ وتعديلاته، بهدف إلزام تضمين تقرير اللجان في شأن مشروع و/أو اقتراح قانون دراسة مسبقة لجدواه وتأثيراته، متمنيّن على الزملاء النواب الكرام مناقشته وإقراره.

فريد البستاني

النائب د. فريد البستاني